مستشار ترامب المالي «ينسحب»

كارل أيكان مستشار ترامب المالي

أعلن الملياردير الأمريكي كارل أيكان، اول امس، الانسحاب من منصبه مستشارا لدونالد ترامب لشؤون ضبط اسواق المال، لكنه لم يربط قراره بتصريحات الرئيس بشان احداث شارلوتسفيل.

وبعد أيكان (81 عاما) من اشهر خبراء المال في وول ستريت، وعين في ديسمبر «مستشارا خاصا» لدى ترامب لشؤون الضوابط المالية، وكلف مهمة «التخلص من الضوابط التي تلغي الوظائف وتبطئ النمو الاقتصادي».

وبرر أيكان، في رسالة وجهها إلى ترامب ونشرها على موقعه، انسحابه بعدم رغبته بالتاثير على عمل نيومي راو «مديرة لشؤون الضبط المالي» التي عينت في يوليو.

وانتقد الديمقراطيون تعيين أيكان، لاشتباههم في دفعه ملفات له فيها مصلحة مالية مباشرة على غرار الضوابط البيئية المفروضة على مصافي النفط.

واندلع جدل حاد في الولايات المتحدة إثر تصريحات أخيرة لترامب قال فيها من مسؤولية مجموعات يمينية متطرفة عن أعمال العنف التي جرت في شارلوتسفيل (فرجينيا) نهاية الأسبوع الفائت.

تحقيق أمريكي تجاري رسمي ضد الصين

أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقا تجاريا رسميا في الممارسات المتعلقة بالملكية الفكرية في الصين والنقل القسري للتقنية الأمريكية، وهو ما كان الرئيس دونالد ترامب دعا إليه هذا الأسبوع.

وحسب الممثل التجاري الأمريكي روبرت لايتهايزر في بيان ، طلب مني الرئيس ترامب النظر في القوانين والسياسات والممارسات الصينية التي يمكن أن تضرّ بحقوق الملكية الفكرية والابتكار والتطور التقني الأميركي». كما نقلت فرانس برس.

وأضاف «بعد التشاور مع أصحاب المصالح ووكالات حكوميّة، قررت إنّ هذه القضايا الحاسمة تستحق تحقيقا شاملا».

ولطالما اشتكت الشركات الأجنبية من فشل بكين في حماية براءات الإختراعات. وفي بعض الحالات كانت بكين تفرض على المؤسسات تشارك المعلومات مع شركاء صينيين محليين كنوع من الثمن الذي يجب تقديمه للاستثمار في السوق الصيني الضخم وإنشاء مشاريع فيه.

لكن وبسبب خوف الشركات الأجنبية من أن يتم منعها من دخول السوق الصيني، فإنها لم تضغط على حكوماتها لاتخاذ إجراءات بهذا الصدد.

وقال لايتهايزر «سوف تحمي الملكيّة الفكريّة وبراءات الإختراع والعلامات التجاريّة والأسرار التجارية وأي ملكية فكرية حيوية لأمننا وازدهارنا».

وأضاف أنّ الولايات المتحدة لن تتسامح مجدداً مع «سرقة» بكين للأسرار الصناعية الأميركية.

وتُطلق لايتهايزر التحقيق بموجب البند 301 من القانون التجاري الاميركي المتعلق بالملكية الفكرية.

وكانت بكين قد ردّت هذا الأسبوع بالتحذير من أنّ «الجميع سيخسرون» في حال اندلاع حرب تجارية بين أكبر اقتصادين في العالم.

معركة بين «أتاري» و«نستله» بسبب لعبة عمرها 40 عاماً

رفعت شركة «أتاري» الفرنسية لألعاب الفيديو، دعوى قضائية، ضد شركة «نستله» السويسرية، على إثر ما قالت إنه انتهاك لحقوق الملكية الفكرية.

وبادرت «أتاري» إلى رفع الدعوى أمام محكمة سان فرانسيسكو الاتحادية، بسبب إعلان تجاري لشوكولاته «كيت كات» التي تنتجها شركة «نستله».

وتقول أتاري إن الإعلان يظهر أشخاصا يتابعون لعبة خاصة بها، ظهرت قبل أكثر من 40 عاما، لكن نستله أدخلت تعديلات عليها، وصورت ما فيها من قطع حجارة بمثابة قطع شوكولاته.

ومن ناحيته، أوضح متحدث عن نستله أن الإعلان جرى عرضه على التلفزيون خلال 2016، وتوقف عرضه منذ ذلك الحين.

شعار شركة أتاري

مع نزول الدولار وانخفاض عدد الحفارات الأمريكية

النفط يحقق مكاسب ويقفز 3 %

النفط يحقق مكاسب ويقفز 3%

سجلت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا أول أمس مع انخفاض الدولار وتقليص الشركات الأمريكية عدد منصات الحفر النفطية، مما عزّز موجة صعود دفعت خام برنت إلى تحقيق مكاسب أسبوعية بينما استقر الخام الأمريكي دون تغير يذكر على مدى الأسبوع.

وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة إن شركات الطاقة الأمريكية خفضت عدد الحفارات النفطية للأسبوع الثاني في ثلاثة أسابيع، في الوقت الذي تقلص فيه الشركات خطط الإنفاق مع انخفاض أسعار الخام.

وذكرت بيكر هيوز أن الشركات قلصت عدد منصات الحفر النفطية بواقع خمس حفارات في الأسبوع المنتهي في 18 أغسطس ليصل العدد الإجمالي إلى 763 منصة.

وفي وقت سابق هذا الأسبوع، أشارت بيانات حكومية إلى أن إنتاج الخام في الولايات المتحدة لا يزال يرتفع.

وصعد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي في العقود الآجلة تسليم سبتمبر أيلول 1.42 دولار ليبلغ عند التسوية 48.51 دولارا للبرميل، بزيادة ثلاثة بالمئة.

وارتفع خام القياس العالمي مزيج برنت في عقود أكتوبر تشرين الأول 1.69 دولار إلى 52.72 دولارا للبرميل، بزيادة 3.3 بالمئة.

وكان الخامان متجهين لتكبد خسائر أسبوعية تزيد على اثنين بالمئة، لكن موجة الصعود الحاد اليوم دفعت برنت لتحقيق مكسب أسبوعي نسبته 1.5 بالمئة بينما انتهى الخام الأمريكي الأسبوع شبه مستقر، إذ تراجع 0.3 بالمئة فقط.

وأظهرت برامج تحميل يوم الجمعة أن من المتوقع انخفاض صادرات النفط الخام النيجيرية إلى 1.72 مليون برميل يوميا في أكتوبر.

وبدأت مؤشرات على تقلص المعروض في الظهور بالولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط في العالم.

ورغم ارتفاع الإنتاج الأمريكي 13 بالمئة منذ منتصف 2016 إلى 9.5 ملايين برميل يوميا، انخفضت مخزونات النفط التجارية في البلاد 13 بالمئة من مستواها القياسي الذي سجلته في مارس آذار إلى ما دون مستويات 2016.

بفعل المخاوف الجيوسياسية

الذهب يستقر بعد صعوده لأعلى مستوى في 9 أشهر

الذهب يستقر بفعل المخاوف الجيوسياسية

استقرت أسعار الذهب دون تغير يذكر بعدما قفزت لأعلى مستوياتها في أكثر من تسعة أشهر اول أمس مع تراجع الدولار بفعل حالة الضبابية السياسية في الولايات المتحدة وهجوم في إسبانيا مما عزز الإقبال على المعدن الأصفر باعتباره ملاذا آمنا.

وشرعت إسبانيا في عملية واسعة النطاق لمكافحة الإرهاب يوم الجمعة بعدما قاد من يشتبه بأنه إسلامي متشدد سيارة فان ودهس بها حشودا في برشلونة فقتل 13 شخصا فيما تعتقد الشرطة انه واحد من عدة هجمات مخطط لها.

ولامس سعر الذهب في المعاملات الفورية أعلى مستوى له منذ التاسع من نوفمبر تشرين الثاني عند 1300.80 دولارا للأوقية (الأونصة). وبحلول الساعة 1920 بتوقيت جرينتش جرى تداوله مرتفعا 0.03 بالمئة عند 1287.95 دولارا للأوقية.

وفي أحدث تغيير في البيت الأبيض، أقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم الجمعة كبير الخبراء الاستراتيجيين ستيفن بانون.

وتتشكك الأسواق أيضا في قدرة ترامب على المضي قدما في تنفيذ سياساته بعد حل مجلسين استشاريين بارزين في مجال الأعمال عقب استقالة عدد من الرؤساء التنفيذيين لشركات منهما احتجاجا على تصريحات له بشأن العنف في فرجينيا.

وبلغ سعر الذهب في العقود الأمريكية الآجلة تسليم ديسمبر كانون الأول 1291.60 دولارا للأوقية.

وتزل الدولار إلى أدنى مستوياته في أربعة أشهر أمام الين الياباني الذي يعتبر ملاذا آمنا كالذهب في أوقات الاضطرابات السياسية والاقتصادية.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، زادت الفضة 0.2 بالمئة إلى 17.03 دولارا للأوقية، بعدما لامست أعلى مستوياتها في شهرين عند 17.31 دولارا للأوقية.

وارتفع البلاتين 0.7 بالمئة إلى 979.60 دولارا للأوقية.

ولامس البلاديوم أعلى مستوياته في 16 عاما عند 934 دولارا للأوقية قبل أن يتخلى عن مكاسبه ليجري تداوله منخفضا 0.3 بالمئة عند 923.35 دولار للأوقية. وسجل المعدن ثاني مكاسبه الأسبوعية على التوالي.

«فورين بوليسي»: فضائح قطاع السيارات الألمانية تقود البلاد إلى «أزمة وجودية»

لا تزال فضيحة تلاعب العملاق الألماني "فولكس فاغن"، بنتائج تقييم أداء عوادم سيارات الديزل، تتردد أصداؤها حول العالم، ويتسع معها الحديث عن آثارها الاقتصادية العميقة على البلاد، بالرغم من مرور أكثر من عامين على الكشف عنها، حسبما ذكرت "الأناضول".

ونشرت مجلة "فورين بوليسي" الأمريكية مؤخرا تقريرًا، تحدثت فيه "تهديدات" تلاحق الاقتصاد الألماني بسبب الفضيحة، لاسيما وأن صناعة السيارات تمثل حجر الزاوية للاقتصاد الألماني.

وبحسب المجلة، فإن ألمانيا اكتسبت مكانتها الدولية من قوتها الاقتصادية، لاسيما قوة شركات صناعة السيارات، فقد انخفض معدل البطالة في البلاد من 7.4% إلى 3.8% منذ عام 2010، وشهدت أجور الطبقة المتوسطة زيادات ملحوظة في تلك الفترة.

ويرجع ذلك التقدم، في قدر كبير منه، إلى النتائج الكبيرة التي حققتها شركات سيارات مثل "دايملر" و"بي ام دبليو" و"فولكس فاغن".

وقد ساهمت تلك الشركات، بشكل كبير، في صياغة هوية البلاد، لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تبنت شعار "صنع في ألمانيا" وجعلت منه ذا قيمة مرموقة.

ولكن الهندسة والموثوقية الأخلاقية لصناعة السيارات الألمانية ومن ثم صلابة الاقتصاد الألماني بأكمله، باتت محل شك اليوم، بحسب المجلة، فسواء في الداخل أو الخارج، يتساءل المستهلكون إن كانوا لا يزالون يثقون بالمنتجات الألمانية الصنع، وهو ما يشكل "أزمة وجودية" بالنسبة لألمانيا.

وعندما تم الكشف عن تلاعب "منهجي" من قبل "فولكس فاغن" في اختبارات انبعاثات عادم الديزل، في سبتمبر/أيلول 2015، التي ألزت على 11.5 مليون سيارة من منتجاتها، وصفت ردود الأفعال بالـ"تسونامي".

فالشركة هي الأكبر في البلاد، وقد بلغت مبيعاتها عام 2014 نحو 200 مليار يورو، أي ما يعادل ثلثي الميزانية الاتحادية.

وعقب تفجر الفضيحة، دفعت الشركة ثمنًا باهظًا في الولايات المتحدة، حيث تكبدت تلك جراء مستحقات المحاكم والغرامات أكثر من 21 مليار دولار.

إلا أن الفضيحة لم تكن سوى البداية لما هو أكبر.

ففي 22 يوليو/تموز الماضي، ذكر تقرير لمجلة "دير شبيغل" الألمانية، أن فولكس فاغن وبي إم دبليو ودايملر وأودي وبورشه، شكلت "واحدة من أكبر الكارتلات (الاتحادات الصناعية) في التاريخ الصناعي الألماني".

ويعود تاريخ ذلك الاتحاد للعلامات التجارية الخمس الكبار إلى عام 2006، بحسب المجلة، ويمتلك أكثر من 60 فريقًا عاملاً، وعقد أكثر من ألف اجتماع منذ تأسيسه لتبادل المعلومات والضغط على الموردين، والموافقة على المواصفات الفنية للمكونات الرئيسية المستخدمة في النماذج الحالية والمستقبلية.

تهديدات، تلاحق الاقتصاد الألماني بسبب نتائج تقييم أداء عوادم سيارات الديزل

وبحسب "دير شبيغل"، فإن الشركات الخمس كانت تناقش باستمرار مسألة انبعاثات الديزل، ما يرجح وجود "نية مبيتة لانتهاك القانون البيئي القائم" من قبلها مجتمعة.

وفي أيلول/سبتمبر 2015، اعترفت الشركات ببيع نحو 11 مليون سيارة من إنتاج "فولكس فاغن" و"أودي" و"بورشه" تعمل بمحركات ديزل سعة 2 لتر و3 لترات، مزودة ببرنامج كمبيوتر يخفض كميات العادم المنبعث منها أثناء الاختبارات مقارنة بالكميات المنبعثة أثناء السير في ظروف التشغيل الطبيعية.

يضاعف ضرر الفضيحة على الاقتصاد الألماني تركيز العالم بشكل كبير على جهود الحفاظ على البيئة، ومكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، الأمر الذي يزيد من الشكوك في مصداقية برلين، التي لطالما تغنت باهتمامها بالتقنية الحديثة النظيفة.

يذكر أن وكالة حماية البيئة الأمريكية، أعلنت في 18 سبتمبر من العام الماضي، عن تسبب الشركات الألمانية بتلوث الهواء 40 ضعفًا من المعدل، بسبب نتائج اختبار الانبعاثات المضللة.

وعقب الفضيحة، أنهت شركة "فولكس فاغن" عمل 10 من كبار مسؤوليها، كما استقال رئيس مجلس إدارة الشركة "مارتن وينتركورن".

وتقول "فورين بوليسي" إن مشكلة برلين تتفاقم في ظل متغيرات دولية، فمع تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة، وتبنيه شعار "أمريكا أولا"، الذي يسعى من خلاله، وبقوة، إعادة الزخم للصناعة الوطنية الأمريكية، إلى جانب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فإن "النظام السياسي والاقتصادي الذي يفضل ألمانيا كدولة تصديرية أصبح مهددًا".

كما تؤثر تلك التطورات في البلدين على صادرات السيارات الألمانية إليهما، حيث يعدان من أكبر الأسواق، أو ربما أكبر سوقين لها، علاوة على تحفيزها دولا أخرى لاتخاذ مسارات حمائية مشابهة.

وكانت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل نفسها قالت، خلال كلمة افتتاحية لحملتها لانتخابات المستشارية المقبلة: "إن اجزاء كبيرة من صناعة السيارات قد ألزت على الثقة بشكل لا يصدق". مطالبة شركات السيارات بـ"تطهير أعمالهم وبشكل سريع"، ما عكس قدرًا كبيرًا من القلق على مسيرتها في قيادة البلاد منذ 12 عامًا.